تابع لتلوين الخطاب لابن كمال باشا

وصف النسخ ونماذج منها:

عثرت على مصوّرتين لتلوين الخطاب، وهما:

المصوّرة الأولى: عدد أوراقها (7.5) سبع ورقات ونصف، في الورقة صفحتان، وفي الصفحة الواحدة (25) خمسة وعشرون سطراً، وفي السطر الواحد (13) ثلاث عشرة كلمة تقريباً.

وكتبت بخط فارسي، وفي بعض صفحاتها تعليقات يسيرة.

ولا يعرف ناسخها ولا تاريخ نسخها.

ويوجد منها صورة فلمية، بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (7313) فيلم وهي مصورة عن المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.

وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (م).

المصوّرة الثانية: عدد أوراقها (14) أربع عشرة ورقة. في كل ورقة صفحتان.

وفي الصفحة الواحدة (19) تسعة عشر سطراً. وفي السطر الواحد: (10) عشر كلمات تقريباً.

وكتبت بخط فارسي، وفي بعض صفحاتها تعليقات يسيرة جداً، أقلّ من التعليقات التي وردت على النسخة الأولى.

ولا يعرف ناسخها، ولا تاريخ نسخها.

ويوجد منها صورة فلمية بمكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية برقم (2440) فيلم وهي مصورة عن دار الكتب المصرية.

ورمزت لهذه النسخة بالحرف: (د).

P329

P330

P331

P332

P333

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً، وجعل الخطاب ألواناً، والصلاة على محمد أولى من نطق بالصواب، وفصل الخطاب، وعلى آله وصحبه خير آل وأصحاب، وبعد: فهذه رسالة مرتبة في بيان تلوين الخطاب، وتفصيل شعبه التي منها الالتفات الذي هو أسلوب متكاثر الفوائد، متناثر الفرائد.

والمراد من الخطاب هنا: توجيه الكلام نحو السامع.

اعلم أنهم يحسنون قرى الأشباح [1]، فيخالفون [2] فيه بين لون ولون، وطعم وطعم كذلك يحسنون قرى[3] الأرواح، فيخالفون[4] فيه أيضاً بين أسلوب وأسلوب وإيرادٍ وإيراد، بل اعتناؤهم بهذا القرى[5] أكثر، واهتمامهم فيه أوفر[6].

ومرجع[7] التلوين المذكور إلى تغيير الأسلوب، وذلك قد يكون بالعدول عن الخطاب الخاصّ إلى الخطاب العام، كما في قوله تعالى: **{وَلاَ تَسُبُّوا الَّذِيْنَ يَدْعُوْنَ مِنْ دُوْنِ اللهِ}** [1] فإنَّ

---

١ في (م) الأسباح.

٢ في (م): فيتخالفون.

٣ في (م) قرر وفي (د) قري.

٤ في (م) فيتخالفون.

٥ في (م) القرر.

٦ من قوله: اعلم إلى هذا الموضع منقول بتصرف عن المفتاح. انظر المفتاح ص 199 بشرح نعيم زرزور.

٧ في (م): ويرجع.

الخطاب فيما قبله وهو قوله تعالى: **{واتَّبِع مَا أُوْحِيَ إليْكَ مِنْ رَبِّكَ}** [٢] الآية كان خاصاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم، ولعلّ النكتة فيه التجنب عن مواجهته عليه الصلاة والسلام وحده بالنهي عن خلاف ما هو عليه[٣] من الأخلاق الكريمة، إذ لم يكن عليه الصلاة والسلام فحّاشاً ولا سبَّاباً، كما في قوله تعالى[٤]: **{أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَ نَصِيْرٍ}**[٥].

وخصوص الخطاب[٦] قد يكون صورة لا معنى، فإنّ الخطاب في قوله تعالى: **{أَلَمْ تَعْلَمْ}** وإن كان خاصاً بحسب الصيغة، لكنه عامّ معنى، فإن المخاطب به كلّ واحد ممن يقدر على الاستدلال من المصنوع على[٧] الصانع.

وقد يكون بصرف الخطاب عن مخاطب إلى مخاطب[٨]، كما في قول جرير[٩]:

ثِقِيْ بِاللهِ لَيْسَ لَهُ شَرِيْكٌ ... وَمِنْ عِنْدِ الخَلِيْفَةِ بِالنَّجَاحِ

أَغِثْنِي يَا فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي ... بِسَيْبٍ مِنْكَ إِنَّكَ ذُو ارْتِيَاحِ[١٠]

فإن [المخاطب][١١] بالبيت الأوّل امرأته، وبالبيت الثاني الخليفة[١٢] وليس هـذا

---

١ من سورة الأنعام الآية: (108).

٢ من سورة الأنعام الاية: (106).

٣ قوله: ما هو عليه ساقط من (م).

٤ ساقط من (د).

٥ من سورة البقرة الآية (107) وفي م: "وما لكم من دون من ولي...".

٦ من هنا إلى قوله «به كل واحد» ساقط من (م).

٧ في د: إلى.

٨ قوله: (إلى مخاطب) ساقط من (د).

٩ هو جرير بن عطية بن الخطفى من أشهر شعراء العصر الأموي، ومن الطبقة الأولى منهم، وكان بعض الناس يفضله على شعراء طبقته، وهو من أحسن الشعراء نسيباً وأشدهم هجاءً، وقد اشتهر بنقائضه مع الفرزدق والأخطل. انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام 297/1، 374-451 بتحقيق محمود شاكر.
والشعر والشعراء لابن قتيبة 374/1-380.

١٠ البيتان في شرح ديوان جرير لمحمد إسماعيل الصاوي: 98.

١١ في النسختين: الخطاب. والصواب ما أثبتّه لأن السياق يقتضيه.

١٢ انظر: شروح سقط الزند 1902/5، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب الناشر الدار القومية للطباعة والنشر - القاهرة 1383هـ 1964م فإن صدر الأفاضل يرى هذا الرأي.
وقد أورد التفتازاني رأي صدر الأفاضل في عدم وجود الالتفات في هذين البيتين، ثم عقّب ذلك بقوله "فهذا أخصّ من تفسير الجمهور" المطوّل: 133 فكأنّه يرى أنّ هذا زيادة وتشدّد في شرط الالتفات لم يذكره الجمهور ولذا قال التفتازاني: "فقول أبي العلا:

هل تزجرنّكم رسالة مرسل ... أم ليس ينفع أولاك ألوك

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في (يزجرنكم) إلى الغيبة في (أولاك) بمعنى أولئك، وهو قال إنه إضراب عن خطاب بني كنانة إلى الإخبار عنهم...» المطول 133 -134
وهذا الرأي تابعه المؤلف هنا في هذين البيتين، وأرى أنه وهم فالالتفات ظاهر في هذين البيتين لأنه قال في البيت الأول (من عند الخليفة) والاسم الظاهر بمنزلة الغيبة، ثم قال: (أغثني) فخاطبه، فهنا التفات من الغيبة إلى الخطاب، وإن كان

من قبيل الالتفات، كما سبق إلى بعض الأوهام [١]؛ لأنّ من [٢] شرطه أن يكون الخطاب في الحالين لواحد، فلا يوجد فيه صرف الخطاب حقيقة وإن وجد ظاهراً، بسبب العدول عن صيغة إلى أخرى، صرّح بذلك صدر الأفاضل[٣] حيث قال في شرح سقط الزّند: «قوله: (سقيت الغيث) بمعزل عن الالتفات، لأن قوله:

مَتَىكَانَ [٤] الخِيَامُ بِذِيْ طُلُوحٍ [٥]

كلام مع غير[٦] الخيام، لأنه سؤال عن الخيام[٧]" وقال في موضع آخر منه، "كان يرى أنه من قبيل الالتفات، وليس منه، وذلك[٨] أنّ من شرط الالتفات أن يكون المخاطب[٩] في الحالين واحداً"[١٠].

وقد يكون بالعدول عن صيغة من الصيغ الثلاث، وهي: صيغة التكلم وصيغة الخطاب، وصيغة[١١] الغيبة، إلى الأخرى منها.

ومنه الالتفات، فإنه تغيير لأسلوب الكلام بنقله من إحدى الصيغ المذكورة إلى الأخرى، بشرط أن يكون الكلام بعد النقل مع من كان قبله، على ما تقدم بيانه. فلا التفات في قوله

الشاعر وجه الخطاب في البيت الأول إلى زوجته. فهذا لا يلغي الالتفات، لأن الخطاب موجّه في الحقيقة إلى الخليفة وليس إلى الزوجة. وإنّما هو يعرض أمام الخليفة ما قاله لزوجته وفي هذا تصوير لمدى الحاجة والعوز التي يحياها الشاعر هو وأهل بيته.

١ واضح أن التفتازاني يرى أن فيهما التفاتاً، ويفهم ذلك من معارضته لرأي صدر الأفاضل في الالتفات كما مرّ.

٢ ساقطة من (م).

٣ هو القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي الملقب بصدر الأفاضل من أهل خوارزم فقيه وعالم بالعربية ألّف في النحو والأدب. ولد عام 555هـ وتوفي 617هـ - انظر بغية الوعاة 252/2 - 253.
-الأعلام 175/5.

٤ في (د): كا.

٥ هذا صدر البيت وعجزه: سقيت الغيث أيتها الخيام،وهو لجرير في ديوانه بشرح محمد إسماعيل الصاوي: 512، وهذا البيت أورده ابن الناظم من شواهد الالتفات من الغيبة إلى الخطاب، انظر ص 33، من المصباح. وكذلك جعله العلوي اليمني من الالتفات من الغيبة إلى الخطاب.انظر الطراز 140/2.
وأورده ابن حجة الحموي في خزانته (74) شاهداً على انصراف المتكلم عن الإخبار إلى المخاطبة.

٦ ساقطة من (م).

٧ شروح سقط الزند 1902/5 وتمام الحديث "لأنه سؤال عن الخيام، والسؤال كلام مع المسؤول لا مع المسؤول عنه، وقوله (سقيت الغيث) كلام مع الخيام".

٨ في (د) وليس ذلك أنّ من شرط وكتب في هامش (م) من شرط الالتفات أن يكون المخاطب في الحالين واحد.

٩ في (د) أن يكون المخاطب بالكلام.

١٠ شروح سقط الزند 1901/5 وكلام صدر الأفاضل ورد عند بيت المعرّي:
هل تزجرنّكم رسالةُ مرسلٍ		أم ليس ينفع في أولاك ألوك
فقد قال "أضرب عن خطاب بني كنانة إلى إخبار عنهم، قوله (في أولاك ألوك) وإن كان يرى أنه من قيل الالتفات فليس منه، وذلك أن من شرط الالتفات أن يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحداً".

١١ وصيغة الغيبة ساقط من (م).

تعالى: {ثُمَّ تولَّيْتُمْ إلاّ قَلِيْلاً مِنْكُمْ}[١] لأن الكلام قبله مع أسلاف المخاطبين به، نعم هو على طرزه وطريقته، ولذلك قال صاحب الكشاف[٢]: "{ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ} على طريقة الالتفات"[٣] فإن قلت: هلاّ هلاّ يجدي نفعاً اعتبار التغلب الذي ذكره البيضاوي[٤] حيث قال في تفسيره: "ولعلّ الخطاب مع الموجودين منهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن قبلهم على التغليب"[٥]؟ قلت:

لا، لأنّ اعتباره لا يحقق الشرط المذكور، لأنّ الكلام قبل النّقل مع البعض، وبعده مع الكل حينئذٍ[٦]، والكلّ غير البعض.

وقد نبّه على هذا صاحب الكشف[١]، حيث قال في شرح القول المذكور لصاحب الكشاف: "وهو كذلك سواء حمل على تغليب الموجودين في عصره عليه الصلاة والسلام، أو لا"[٢] وكلام

---

١ من سورة البقرة آية: (83) والآية بتمامها {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ}.

٢ هو: أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري، عالم مشهور، له تصانيف كثيرة في علوم مختلفة، وكان معتزلياً مجاهراً باعتزاله. ولد عام 467هـ وتوفي عام 538هـ. لقّب بجار الله - لمجاورته بمكة المكرمة. من تصانيفه: (المفصل في النحو) و (المستقصى في الأمثال) و (الكشاف في التفسير) و (الفائق في غريب الحديث) و (أساس البلاغة) وغير ذلك.

انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان 168/5- 174 و بغية الوعاة 279/2- 280.

٣ الكشاف: 293/1.

٤ ساقط من (م): والبيضاوي هو: ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي كنيته: أبو سعيد أو أبو الخير، علامة، مفسر، قاضٍ، له التفسير المشهور أنوار التنزيل وأسرار التأويل، وكتاب "منهاج الوصول إلى علم الأصول" وغير ذلك من المؤلفات توفي سنة 685هـ.

- بغية الوعاة: 50/2 - 51 والأعلام: 110/4.

٥ أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي: (67/1) ط (2) 1388هـ مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر. وقد وضّح الطيبي هذا الأمر حين قال {ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ} على طريقة الالتفات وهو من الغيبة في قوله {أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ} إلى الخطاب، والفائدة التأنيب والتوبيخ، استحضرهم فوبّخهم... قال القاضي: لعل الخطاب مع الموجودين منهم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ومن قبلهم على التغليب. وقلت فالأوفق أن يقال: إن أصل الكلام ثم تولوا وهم معرضون، لقوله {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ} أي اذكر وقت أخذنا ميثاق بني إسرائيل وتوليهم وإعراضهم عن ذلك، فعدل إلى خطاب الموجودين منهم تغليباً وإشعاراً بأن التولي الذي حصل منهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ليس ببدع منهم لأنه دأبهم ودأب أسلافهم، فلا يكون في الكلام التفات".

فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب للطيبي (579) رسالة دكتوراة بمكتبة كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية من إعداد الباحث: صالح عبد الرحمن الفائز وذكر محمد أبو الحسن أيضاً أنّ توجيه الخطاب إليهم على طريقة الالتفات، انظر: تيسير البيضاوي تعليقات وشروح على أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (100/1) ط (4) 1399 دار الأنصار - مصر.

٦ في النسختين: ح. ولعله رمز لهذه الكلمة التي أثبتّها.

صاحب المفتاح[٣] خلو عن اعتبار هذا الشرط في الالتفات [٤]، والشارح الفاضل لم يتعرض له في شرحه.

وأمّا الشرط الآخر المذكور في كتب القوم، وهو أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر[٥]، واعتباره كيلا يدخل في حدّ الالتفات أشياء ليست منه، منها: أنا زيد وأنت عمرو [٦]، ونحن رجال وأنتم رجال، وأنت الذي فعل كذا، و:

نَحْنُ اللَّذُوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا[٧]

ونحو ذلك ممّا عبّر عن معنى واحد، تارة بضمير المتكلم [٨] أو المخاطب، وتارة بالاسم المظهر أو ضمير الغائب.

ومنها: يا زيد قم. ويا رجلاً له بصر[٩] خذ بيدي، لأن الاسم المظهر طريق غيبته فلا حاجة إلى ذكره، واعتباره شرطاً زائداً على ما ذكرنا، لأن أسلوب الكلام لا يتغيّر إلاّ إذا كان كذلك، بناءً على أن المراد من مقتضى الظّاهر هنا مقتضى ظاهر الكلام، لا مقتضى ظاهر المقام، ولذلك

---

١ هو سراج الدين عمر بن عبد الرحمن بن عمر البهبهائي الكناني القزويني، كان له حظ وافر من العلوم لاسيما العربية، ولكن المنية لم تمهله فقد مات وهو شاب عن سبع أو ثمان وثلاثين سنة في عام 745هـ وله حاشية على كشاف الزمخشري بعنوان (الكشف على الكشاف) مخطوط منه نسخة في مغنِسا رقم (3468) وفي الظاهرية، وفي الإسكندرية وفي خزانة الرباط.

- انظر شذرات الذهب / 6: 143- 144 و الأعلام 49/5.

٢ انظر /حاشية الشهاب الخفاجي المسماة بعناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي 194/2. فقد ذكر أنه لا التفات فيه على التغليب، والشهاب الخفاجي يكثر من النقل عن صاحب الكشف.

٣ هو أبو يعقوب، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكّي الخوارزمي - سراج الدين. من الأئمة الأعلام في اللغة والبيان، له كتاب مشهور في البلاغة يسمّى (مفتاح العلوم) ولد بخوارزم عام 555هـ وتوفي بها في عام 626هـ،

انظر: بغية الوعاة 364/2 والأعلام: 222/8.

٤ انظر: المفتاح بشرح نعيم زرزور، 199 وما بعدها. وشروح التلخيص:/ 464- 465، 467.

٥ انظر المطوّل على التلخيص: 131، وشروح التلخيص: 465/1، 466.

٦ ورد في حاشية الدسوقي على شرح السعد: «وإن كان يصدق على كلّ منهما أنه قد عبر فيه عن معنى وهو الذات بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق آخر وهو التكلم في الأول والخطاب في الثاني إلا أن التعبير الثاني يقتضيه ظاهر الكلام ويترقبه السامع، لأن المتكلم إذا قال: أنا وأنت، ترقب السامع أن يأتي بعده باسم ظاهر خبراً عنه، لأن الإخبار عن الضمير إنما يكون بالاسم الظاهر، فالإخبار بالاسم الظاهر وإن كان من قبيل الغيبة عن ضمير المتكلم أو المخاطب، إلا أنّه جار على ظاهر ما يستعمل في الكلام" شروح التلخيص: 465/1.

٧ هذا الشاهد أورده أبو زيد الأنصاري في النوادر: 47 ونسبه إلى أبي حرب بن الأعلم وهو جاهلي ونقله عنه البغدادي في الخزانة 23/6 ثم أورد في موضع آخر أنه لليلى الأخيلية ناقلاً ذلك عن العييني انظر الخزانة 24/6 بلفظ: قومي الذين صبحوا الصباحا. وهو من الشواهد البلاغية التي وردت في شروح التلخيص466/1 ولكن دون نسبة إلى صاحبه.

٨ في (م) المتكلم والمخاطب.

٩ في (م) نصر.

صرّح الإمام البيضاوي على وفق إشارة[١] صاحب الكشاف[٢]، بوجود الالتفات في قوله تعالى[٣]: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى}[٤] فإنّ العدول فيه عن مقتضى[٥] ظاهر الكلام، حيث كان سباقه، وهو قوله تعالى: {عَبَسَ وَتَوَلَّى أَنْ جَاءَهُ الأَعْمَى} [٦] على صيغة الغيبة، لا عن مقتضى ظاهر المقام، لأن مقتضاه[٧] الخطاب في الموضعين، ونكتة العدول عن مقتضى الظاهر بحسب المقام، التعظيم للنبي عليه الصلاة والسلام، والتلطيف في تأديبه بالعدول عن الخطاب في مقام العتاب، والإباء عن المواجهة بما فيه الكراهة.

وأمّا ما قيل: "في الإخبار عمّا فرط منه، ثم الإقبال عليه دليل على زيادة الإنكار، كمن يشكو إلى الناس جانياً جنى عليه، ثم يقبل على الجاني إذا حمي في الشكاية مواجهاً له بالتوبيخ، وإلزام الحجة"[٨] فوهم، لا ينبغي أن يذهب إليه فهم.

ومن تأمل في طريق عتابه تعالى إياه عليه الصلاة والسلام في مواضع العتاب - كقوله تعالى: {عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ}[٩] فإنْ فيه ما لا يخفى من لطف الكناية عن خطئه عليه الصلاة والسلام في الإذن تعظيماً لشأنه - لا يخطر بباله مثل ذلك الوهم، وإنّما قلنا على ما ذكرنا، إذ لابدّ من اعتباره شرطاً زائداً على ما ذكروا في تفسير الالتفات[١٠].

قال صاحب التلخيص[١١]: والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن[١٢] معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها [١٣]. وقال الفاضل التفتازاني [١٤] - في شرحه، "بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر"[١] وفي المفتاح:

---

١ في (م) شأن.
٢ انظر إشارة صاحب الكشاف في 218/4 حيث قال: (وفي الإخبار عما فرط منه ثم الإقبال عليه بالخطاب..).
٣ ليس في (د).
٤ آية (3) من سورة عبس. انظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل (540/2) فقد صرح البيضاوي بوجود الالفتات في هذه الآية وذلك لمجيئها بعد قوله تعالى {عَبَسَ وَتَوَلَّى} وهو واضح.
٥ سقط من هنا إلى قوله لا عن مقتضى ظاهر المقام من (م).
٦ آية (1-2) من سورة عبس.
٧ في (م) مقتضاء.
٨ في (د) الجهة، وهذا القول ورد عند الزمخشري في تفسيره 218/4.
٩ من آية (43) من سورة التوبة.
١٠ في (د) الالتفاب.
١١ هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد، أبو المعالي، جلال الدين القزويني، المعروف بخطيب دمشق، من العلماء الفقهاء، ولي القضاء في ناحية الروم ثم دمشق ثم مصر، ولد 666هـ وتوفي سنة 739هـ من تصانيفه: (تلخيص المفتاح) و (الإيضاح) وهو شرح للتلخيص.
- بغية الوعاة 156/1- 157.- الأعلام 192/6.
١٢ هنا سقط في (م) من قوله: التعبير عن إلى قوله (الثاني).
١٣ التلخيص: 86.
١٤ هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين، من أئمة العربية والبيان، ولد بتفتازان سنة 712هـ، وأجاد في علوم كثيرة وصنف فيها ومنها: النحو والصرف والمنطق والبلاغة والأصول، من أشهر تصانيفه: (المطوّل) وهو شرح لكتاب التلخيص، مات بسمرقند سنة 791هـ.
- بغية الوعاة 285/2 و الأعلام 219/7.

"ويسمّى هذا النقل التفاتاً عند علماء علم المعاني"[٢].

وقال الفاضل الشريف[٣] في شرحه : "ثم إن الالتفات من إحدى [٤] الطرق الثلاثة إلى آخر [٥] منها إنما يسمّى التفاتاً إذا كان على خلاف مقتضى الظاهر، كما يشعر به لفظ النقل، وإيراده في الإخراج لا على مقتضاه، وما ذكر من فائدته العامة" [٦] ويردّ عليه أن النقل الذي أشير إليه، هو النقل من صيغة إلى أخرى، وهذا ظاهر عن التأمّل في سياق الكلام المنقول، فلا إشعار فيه بما ذكر، وتعليله على ما نقل عنه في الحاشية "بأن الجاري على مقتضى الظاهر لا يقال فيه: نقل [٧]" مردود[٨] أيضاً، لأنه [إن] أريد: أنه لا يقال فيه نقل على الإطلاق، فمسلّم ولكن لا يجدي نفعاً، لأن الواقع ههنا النقل المقرون بالإشارة[٩] الصارفة عن المتبادر عند الإطلاق فلا صحة له كما لا يخفى، ثم إن قوله: "يتحقق الإشعار في إيراد الالتفات في الإخراج لا على مقتضى الظاهر بما ذكر" [١٠] مبناه عدم الفرق بين ظاهر المقام وظاهر [١١] الكلام؛ فإنّ صاحب المفتاح قد أورد الالتفات في الإخراج على خلاف الظاهر[١٢] بحسب اقتضاء أسلوب الكلام، وقد نبّهت فيما تقدّم على هذا وعلى الفرق بين الإخراجين. فإن قلت: قد أثبت صاحب المفتاح في أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَىقول امرئ القيس[١٣]:

---

١ المطوّل على التلخيص (131) شرح التلخيص المعروف بمختصر المعاني مطبوع بها من التلخيص (87).

٢ المفتاح: 199 بشرح نعيم زرزور.

٣ هو: علي بن محمد بن علي، ويعرف بالشريف الجرجاني، عالم بالعربية له مصنفات عدّة
فيها وفي غيرها من الفنون مثل: الفرائض والحديث والمنطق، من مؤلفاته "التعريفات" و"شرح
القسم الثالث من مفتاح العلوم" وله "حاشية على المطوّل" وحاشية على الكشاف لم يتمها. وغير ذلك. توفي بشيراز سنة 816هـ.
- بغية الوعاة 196/2- 197
- الأعلام: 7/5.

٤ في (د) أحد.

٥ في (م) الآخر.

٦ شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي للسيد الشريف. مخطوط بمكتبة عارف حكمت تحت رقم (416/86) بلاغة. والنصّ فيه: "ثم إن الانتقال من طريق من الطرق الثلاثة..." لوحة: (38/أ).

٧ هذا الكلام موجود على حاشية المخطوط السابق وفي اللوحة نفسها، وللنّص الموجود "والإخراج على مقتضى الظاهر...".

٨ سقط من (م) من قوله: مردود أيضاً إلى... فيه نقل.

٩ في (م) بالإشارة وإن أريد أنه لا يقال فيه نقل مطلقاً، كان أو مقروناً بالإشارة الصارفة عن المصادر..

١٠ هذا مما يفهم من كلام السيد الشريف، انظر لوحة (38/أ و ب) من المخطوط السابق وفي حاشيته على المطوّل أيضاً (131).

١١ في (د) والظاهر الكلام.

١٢ ساقطة من (م).

١٣ امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث، الكندي رأس الطبقة الأولى من الشعراء الجاهليين وهو
من أصحاب المعلقات، ومن أوائل شعراء الجاهلية، سبق إلى أشياء ابتدعها، وتبعه الشعراء

تَطَاوَلَ لَيلُكَ بِالأَثْمُدِ

التفاتاً، وهذا بناءً على أنّ كلاً من المتكلم [1] والخطاب والغيبة، إذا كان مقتضى الظاهر فعدل عنه [2] إلى الآخر فهو التفات [3] عنده، قلت: نعم، أثبت فيه التفاتاً [4] على خلاف ما عليه الجمهور[5]، ومع ذلك لم ينكر ثبوت[6] الالتفات إذا نقل الكلام عن أسلوب هو خلاف مقتضى المقام، إلى أسلوب هو مقتضاه ولذلك أثبت التفاتاً آخر في قوله: "وذلك من نبأ جاءني"[7]. فظهر أن المعتبر في الالتفات عنده -أيضاً- الإخراج على خلاف الظاهر بحسب أسلوب الكلام، لا بحسب اقتضاء المقام، كما هو السابق إلى الفهم من النبأ المذكور آنفاً [8]، إلاّ أنّه اكتفى بالعدول عن الأسلوب المتوقع، وقال: يتحقق الشرط المذكور بذلك[9]، والجمهور على أنه لابد من العدول عن أسلوب محقّق.

فإن قلت أليس مقتضى المقام ينتظم مقتضى الكلام؟ فما هو على خلاف مقتضى أسلوبه يكون على خلاف مقتضى المقام أيضاً، قلت: كذلك إلاّ أن مقتضى الظاهر في مصطلح أهل[10] هذا الفن ما يقتضيه ظاهر المقام قبل الشروع في الكلام، ومن خلافه خلاف ذلك فلا ينتضمان[11] ما يحدث بعد[12] الشروع فيه، باختيار أسلوب من الحال، وإنّما لم يعتبروا الحادث بعد الشروع فيه، لأنّه قد يكون مخالفاً للقديم، كما إذا كان المقام مقام الخطاب، وشرع [13] في الكلام على أسلوب الغيبة، وقد مرّ مثاله من التنزيل، فلو اعتبر في مثل ذلك الحادث بعد الشروع يلزم أن يكون الكلام على مقتضى الظاهر من وجه وعلى خلافه من وجه، ولا وجه لترجيح الحادث

فيها، انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام 51/1- 55 بتحقيق محمود محمد شاكر. والشعر والشعراء لابن قتيبة 50/1- 57.

وهذا شطر من بيت تمامه مع بقية الأبيات كما في ديوانه بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (185):

تطاول ليلك بالأثمدِ	ونام الخليّ ولم ترقدِ
وبات وباتت له ليلة	كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني	وأنبئته عن أبي الأسود

١ في (د) المتكلم.

٢ في (د): عند.

٣ في (م) الالتفات.

٤ انظر المفتاح: 200 و 202- 204 وانظر شروح التلخيص 469- 471.

٥ وفي هذا البيت:

تطاول ليلك بالأثمد	ونام الخليّ ولم ترقُد

التفات على مذهب السكاكي. وفي رأي الجمهور لا يوجد التفات، انظر شروح التلخيص 470/1.

٦ في (م) ثبوته.

٧ انظر المتفاح: 200 و 203-204.

٨ في (د) انفاً.

٩ هذا يفهم ما أورده السكاكي من أمثلة، وبخاصة أبيات امرئ القيس السابقة، انظر المفتاح 199- 200.

١٠ ساقطة من (م).

١١ في م: تنتضمان.

١٢ في م: (بحسب).

١٣ في م: (وشروع).

على القديم، وإسقاطه على[١] حيّز الاعتبار بالكليّة؛ إذ يلزم حينئذٍ [٢] أن لا يتحقق مقتضى المقام من جهة الكلام قبل الشروع بل عنده أيضاً، ما لم يتقرر أسلوبه، ولا مجال لأن يقال: أنهم اعتبروا القديم قبل حدوث [٣] المعارض، وأسقطوا [ما] بعده، إذ لا مستند لهذا التفصيل من جهة السلف، كما لا يخفي على من تتبّع وأنصف، وبالتجنب عن التعسف[٤] اتّصف.

ثمّ إنّ ما زعمه من الإشعار فيما ذكره[٥] من الفائدة العامة للالتفات بكونه على مقتضى الظاهر -مردود أيضاً؛ لأن مدار تلك الفائدة على العدول من أسلوب إلى آخر سواء كان العدول عنه على مقتضى الظاهر أو لا، على ما تقف على ذلك بإذن الله تعالى.

لا يُقال: المشهور في تفسير الالتفات ما هو المذكور في التلخيص، وعليه الجمهور على ما نصّ عليه الفاضل التفتازاني في شرحه[٦]، وما ذكرته[٧] تفسير محدث له، قلت: بل ما [٨] ذكرته على وفق إشارة صاحب المفتاح حيث قال: «والعرب يستكثرون منه، ويرون الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع، وأحسن تطرئة لنشاطه [٩]، وأملأ [١٠] باستدرار إصغائه»[١١] ويوافقه ما في الكشّاف[١٢] ، وكفى بنا ذانك الشيخان قدوةً، وقد وقفت فيما سبق على أن ما ذكر في التلخيص لا يطّرد إلا باعتبار شرط من الخارج، وذلك خارج [١٣] عن قانون الحدّ، وما ذكرنا سالم عن المحذور المذكور، وذلك لأن الاختلاف في الأسلوب أخصّ من الاختلاف في التعبير؛ فإنّ الثاني يتحقّق في نحو [١٤] قوله تعالى: **{يا أيُّها الَّذِيْن آمَنُوا إذا قُمْتُمْ إلى الصَّلاة}**[١٥] دون الأوّل؛ لأن حق الضمير العائد إلى الموصول أن يكون غائباً، فلا يتغيّر به الأسلوب وإن تغيّر[١٦] التعبير حتى احتيج إلى اعتبار قيد زايد للاحتراز عن مثله.

وبما قررناه[١٧] تبيّن أن الجمهور لا يرتضي تحديد [١٨] الالتفات بما ذكر في التلخيص، وأن ما ذكر[١٩] في شرحه من نسبته إليهم فرية ما فيها مرية.

---

١ في د: عن.
٢ في النسختين (ح).
٣ في د: فيه حدوث المعارض وأسقطوه بعده.
٤ في م: (التعصب).
٥ في د: ذكر.
٦ ورد في التلخيص: (86) "والمشهور أن الالتفات هو التبعير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير بآخر منها".
وذكر التفتازاني أن هذا هو المشهور عند الجمهور. (شرح التلخيص المعروف بمختصر المعاني) بهامش التلخيص: (86) وكذا في المطوّل على التلخيص (130- 131).
٧ في (م) وما ذكر.
٨ ساقطة من (م).
٩ في (د) نشاط.
١٠ في (م) وإملاءً.
١١ المفتاح بشرح نعيم زرزور: 199.
١٢ انظر الكشاف 64/1.
١٣ وذلك خارج ساقط من (م).
١٤ ساقطة من (م).
١٥ آية (6) من سورة المائدة.
١٦ في (د) تغتر.
١٧ في (م): قرّرنا.
١٨ في (د) تجديد.
١٩ ساقط من (م)

ومما يظنّ أنّه من قبيل الالتفات وليس منه قوله تعالى: **{بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ}**[١] أما وجه الظنّ فهو أن الاسم الظاهر غائب فلما عدل عنه إلى الخطاب في تجهلون تحقق الالتفات، وأمّا أنه ليس منه فلأنّ في عبارة القوم [جهتا غيبة][٢] وخطاب؛ وذلك لأنّها لأنّها اسم ظاهر غائب وقد حمل على **{أَنْتُمْ}** فصار عبارة عن المخاطب، ثم إنّه[٣] وصف **{تَجْهَلُوْنَ}** اعتباراً لجانب خطابه المستفاد من حمله على **{أَنْتُمْ}**[٤] وترجيحاً له على جانب غيبته الثابت في نفسه؛ لأن الخطاب أشرف وأدل وجانب المعنى أقوى وأكمل[٥]، فهو بالحقيقة اعتبار لجانب المعنى، وتغليب له على جهة اللفظ، فإنّ الغيبة في لفظ (القوم) ومعناه الخطاب[٦]، وبهذا القدر من الاعتبار لا يتغير[٧] الأسلوب، ولا يتحقق النقل من طريق إلى آخر، وعلى هذا القياس قول علي رضي الله عنه : "أنا الّذي سمّتْنِي أمِّي حَيْدَرَة"[٨].

قال المرزوقي[٩] في شرح قول[١٠] الحماسة[١١]:

[وَإِنَّا][١٢] لَقَوْمٌ مَا نَرَى[١٣] القَتْلَ سُبَّةً[١٤] إذا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُوْلُ

---

١ آية: 55 من سورة النمل. وورد في النسختين (وأنتم) وهو خطأ.

٢ في (د) جها عينة وخطاب. وفي (م) جهتا فيه غيبة وخطاب. وما أثبتّه يقتضيه السياق.

٣ في (م): إنّ.

٤ ساقط من (د).

٥ في (د) وكمل.

٦ في (د) المخاطب.

٧ في (م) لا يتغير به.

في (م) خلط واضح وسقط فقد ورد: "لا يتغير به الأسلوب وإن تغيّر التعبير حتى احتيج إلى اعتبار قيد زائد للاحتراز عن مثله وبما قررناه تبين. وعلى هذا القياس قول علي رضي الله عنه.

٨ هذا الرجز لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في اللسان مادة (حدر) 174/4 وفيه:

أنا الّذي سمّتني أمِّي الحيدره
كليث غاباتٍ غليظِ القَصَره
أكليلكم بالسيف كيل السَّندره

والحيدرة: الأسد. وورد في شرح الحماسة للمرزوقي (115/1) ولكن دون نسبة. وفي ص (407) أشار إلى أنه منسوب إلى علي رضي الله عنه ولم يجزم بذلك. اللسان:

٩ في (د) قال الإمام المرزوقي. والمرزوقي هو: أحمد بن محمد بن الحسن، أبو عليّ، من أهل أصبهان، العالم الأديب، كان حجة في وقته، له عدد من المؤلفات أهمها: (شرح الحماسة) و (شرح أشعار هذيل) و (شرح المفضليات) و (شرح الفصيح) وتوفي سنة 421هـ. انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة: 141/1، وبغية الوعاة: 365/1.

١٠ في (م): قوله.

١١ هذا البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي. أو للسّموأل بن عاديا كما في شرح الحماسة 110/1، 114.

١٢ في النسختين: وإنّي. وما أثبته من الحماسة. والسياق يتطلّبه.

١٣في (م) ما ترى.

١٤ في (م) سيئة.

"كان الوجه أن يقول: ما يرون القتل سبّةً [١] ؛ حتى يرجع الضمير من صفة القوم إليه ولا تَعْرى منه، لكنّه لما علم أن المراد بالقوم هم قال: ما نرى، وقد جاء في الصلة مثل هذا وهو فيه أفظع، قال:

أنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ   أكِيْلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

والوجه سمّته حتى لا تعرى[٢] الصلة من ضمير الموصول، قال أبو عثمان المازني[٣]: لولا صحة مورده وتكرره لرددته»[٤] والشريف الفاضل[٥] لغفوله عمّا قررناه قال [٦] في في شرحه للمفتاح: «لا يبعد أن يجعل مثل[٧]: أنا الذي سمّتني أُمِّي حيدرة، وأنت الذي أخلفتني، أخلفتني، ونحن قوم فعلنا، وأنتم قوم تجهلون - من باب الالتفات من الغيبة إلى التكلم أو الخطاب"[٨].

وممّا يشبه الالتفات وليس منه: ما في قوله تعالى: **{فَإنْ تَوَلَّوْا فَإنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ}**[٩] من تغيُّر[١٠] الأسلوب والعدول عن مقتضى ظاهر الكلام؛ وذلك أن موجب طرد الكلام على أسلوب ما سبق من قوله تعالى: **{قُلْ أَطِيْعُوا اللّه وَأَطِيْعُوا الرَّسُوْلَ}** [١١] وسوقه[١٢] على مقتضى الظاهر هو أن يقال: فإن تولّوا[١٣] فإنّما[١٤] عليهم ما حمّلوا وعليك ما حمّلت، وإنّما قلنا إنّه ليس منه؛ لعدم النقل عن أحد الطرق الثلاثة إلى الآخر منها؛ فإن المتحقق [١٥] في قوله تعالى[١٦]: **{قُلْ أَطِيْعُوا اللّهَ}** تنزيلهم منزلة الغائبين[١٧]، لا سوق الكلام[١٨] معهم على طريق

---

١ في (م) سيئة.

٢ في (م) نعرى.

٣ هو: بكر بن محمد بن بقية،وقيل بكر بن بقية، أبو عثمان المازني، من بني مازن بن شيبان، نزل في بني مازن فنسب إليهم، وهو عالم نحوي بصري من مشاهير العلماء، له من التصانيف: (ما يلحن فيه العامة) و (الألف واللام) و (الديباج) وغير ذلك توفي سنة 248، وقيل سنة 249هـ.

انظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة 281/1- 291.

وبغية الوعاة 463/1- 466.

٤ شرح الحماسة (114/1- 115) وفيه: "كان وجه الكلام أن يقول..".

٥ في (م) والفاضل الشريف.

٦ ساقط من (م).

٧ ساقط من (م).

٨ شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي لوحة (38/أ).

٩ آية 54 من سورة النور.

١٠ في (م) تغيير.

١١ آية (54) من سورة النور: و الآية تامة: **{قُلْ أَطِيْعُوا اللّه وأَطِيْعُوا الرَّسُول فإن توَلَّوا فَإنَّما عليه ما حُمِّل وعلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُمْ وإنْ تطيعُوه تهتدوا وما على الرَّسُول إلا البلاغُ المُبِيْن}**.

١٢ في (م) ويسوقه.

١٣ في (م): تتولوا.

١٤ ساقط من (م).

١٥ في (م): التحقيق.

١٦ ساقط من (د).

١٧ ساقط من (د).

١٨ حدث في (م) خلط هنا فقد ورد: لا سوق الكلام عن أحد الطرق الثلاث منها فإن المتحقق في قوله تعالى معهم على طريق الغائبة والفرق..

الغائبة، والفرق واضح وإن خفي على صاحب الكشف حيث قال: "هو [1] التفات حقيقي؛ لأنّه [2] جعلهم غيّباً، حيث أمر الرسول [صلى الله عليه وسلم] بخطابهم في [3] قوله {قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ} ثم خاطبهم بقوله {فَإِنْ تَوَلَّوْا}[4]. وقد نبّه صاحب الكشاف [5] على ما ذكرنا من عدم الالتفات حقيقة فيما ذكر لفقد شرط النقل حيث قال: "صرف الكلام عن الغيبة إلى الخطاب على طريقة الالتفات"[6] يعني أن مقتضى الظاهر نظم الكلام على الغيبة، ولما صرف عنها كان على طريقة الالتفات وإن لم يكن منه لعدم تحقّق النّقل عن الغيبة، حيث لم يوجب [7] سوق الكلام على صيغتها[8]، ففي إقحام عبارة الطريقة وذكر الصرف دون النّقل تنبيه على ما ذكرنا، فافهم.

ومن ههنا وما[9] تقدم بيانه تبيّن أنّ كلاً من تغيير الأسلوب والنّقل عن صيغة [10] إلى أخرى - أعمّ من الآخر من وجهٍ؛ ولذلك جمعنا بينهما في تفسير[11] الالتفات، وظهر لك شعبة أخرى لتلوين الخطاب، وهي: ما يوجد فيه تغيير الأسلوب دون النّقل.

فاعلم أن أنواع الالتفات بحسب النّقل من كل واحدة من الصيغ الثلاث [12] إلى إحدى الأخريين ستّة[13]، وقد أفصح عن هذا صاحب المفتاح بقوله: "بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل[14] كل واحد منها إلى الآخر، ويسمّى هذا النقل التفاتاً عند علماء علم المعاني [15]" وإن قصر عنه بيان صاحب الكشاف بقوله: "هذا يسمّى الالتفات في علم البيان، وقد يكون من الغيبة إلى الخطاب ومن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى التكلم"[16] حيث اقتصر على[17] ذكر أنواعه الثلاثة، وقوله: "في علم البيان" لا ينافي قول صاحب المفتاح "عند علماء المعاني" لأنه أراد بالبيان علم البلاغة الشامل[18] للمعاني والبيان[19]، وإنما كان الالتفات من علم المعاني لأن ما يترتب [20] عليه من الفوائد من جملة خواصّ التراكيب التي يبحث عنها في العلم المذكور.

---

١ ساقط من (م).
٢ في (م): لأنهم.
٣ في (م) قل قوله.
٤ انظر حاشية الشهاب الخفاجي 396/6 فقد ذكر هذا الرأي ثم عقب عليه بقوله: "وقيل إنه من تلوين الخطاب إذ عدل عن خطاب الرسول عليه الصلاة والسلام إلى خطابهم بالذات فليس مندرجاً تحت القول".
٥ في (م) الكشف.
٦ الكشاف: 73/3.
٧ في (م) يوجد.
٨ في (م): صيغها.
٩ ساقط من (م).
١٠ في (م) صيغة أخرى. وفي (د): صيغة وإلى أخرى.
١١ في (د): تغيير.
١٢ في (د) الثلاثة.
١٣ في (د) سنة.
١٤ في (د) نقل.
١٥ المفتاح بشرح نعيم زرزور: 199.
١٦ الكشاف: 62/1.
١٧ في (م): على الأنواع الثلاثة.
١٨ في (م): الشاملة.
١٩ ساقط من (م). وقد ذكر السيد الشريف في حاشية على الكشاف أن الزمخشري أراد بعلم البيان العلوم الثلاثة: انظر حاشية الكشاف 63/1.
٢٠ في (د): ما يترب.

وأمّا ما قيل: "يُبحث عنه في علمي[١] البلاغة والبديع، أمّا في المعاني فباعتبار كونه على خلاف مقتضى الظاهر، وأمّا في البيان فباعتبار أنّه إيراد لمعنى واحد في طرق مختلفة في الدلالة عليه جلاء، [وخفاء] [٢] وبهذين الاعتبارين يفيد الكلام حسناً ذاتياً للبلاغة، وأمّا في البديع فمن حيث إنّ فيه جمعاً بين صور متقابلة في معنى واحد فكان من محسّناته المعنوية[٣] ففيه نظر؛ أمّا أوّلاً: فلأن مجرد كونه على خلاف مقتضى الظاهر لا يكفي في دخوله في علم المعاني، وهذا ظاهر[٤] عند من له أدنى تأمل في حدّ العلم المذكور.

وأمّا ثانياً: فلأن اعتبار أنّه إيراد لمعنى واحد في طرق مختلفة في الدلالة عليه جلاء [وخفاء]، غير كافٍ في دخوله في علم البيان؛ بل لابدّ معه أن يكون ذلك الاختلاف بحسب الدلالة العقلية، وهو مفقود[٥] في الالتفات، ولذلك لم يورده صاحب المفتاح في البيان واقتصر على إيراده في[٦] المعاني والبديع[٧].

وعدّه خلاف مقتضى الظاهر من الكناية[٨] لا يجدي نفعاً في كونه من البيان؛ لأنه ليس منها منها حقيقة؛ كيف وهي من أقسام اللفظ، والخلاف المذكور ليس من جنس اللفظ، وكذا إخراج الكلام عليه ليس منه، وإنّما عدّه من الكناية لما بينهما من المشابهة، والشريف الفاضل لغفوله عن هذا قال في شرح المفتاح في حاشيته "وكونه من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية؛ لا يوجب كونه من مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت [٩] قواعده؛ لأن الأحكام الجزئية المندرجة تحت [١٠] قواعد علم [البيان [١١]] فروعٌ وثمراتٌ لمسائله، إذ ليست مبحوثاً عنها بخصوصيّاتها"[١٢].

ثم إن موجب تعليله بقوله: "لأن الأحكام" الخ. على تقدير تمامه هو إيجاب ما ذكر من الاندراج عدم كونه من مباحث البيان لا عدم إيجاب كونه منها، وإنّما قلنا: "على تقدير تمامه" لأنه محل نظر، فتدبّر.

وهذا الكلام قد وقع في البيان [١٣] استطراداً [١٤]، فلنعد إلى ما كنّا فيه من تفصيل أنواع الالتفات الحاصلة من ضرب الثلاث في الاثنين[١]، فنقول: أحدها: الالتفات من التكلم إلى الخطاب:

---

١ في (د): علم.

٢ هذه الزيادة من حاشية السيد الشريف على الكشاف.

٣ هذا الكلام موجود بنصه في حاشية السيد الشريف على الكشاف 63/1 وقد نقله هو أيضاً حيث قال: "قال بعض الأفاضل....".

٤ ساقط من (م).

٥ في (م) وهو مفقود في الدلالة العقلية الالتفات.

٦ في (م) في علم المعاني والبيان.

٧ انظر المفتاح بشرح نعيم زرزور: 199 وما بعدها (في علم المعاني) وأورده في البديع المعنوي: أيضاً ص: 429.

٨ ذكر السيد الشريف في حاشيته على الكشاف "إن صاحب المفتاح أورده تارة في المعاني وأخرى في البديع، وفي عده خلاف مقتضى الظاهر كناية إيماء إلى أنّه من البيان أيضاً" 63/1.

٩ في (د): في.

١٠ في (د): في.

١١ هذه الزيادة من شرح السيد الشريف للمفتاح.

١٢ شرح القسم الثالث من مفتاح العلوم للسكاكي: (38/ب).

١٣ في (د): البين.

١٤ في (د): استطراد.

ومثاله من التنزيل **{وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}** [٢] وذلك أن المراد بقوله تعالى: **{وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ}** المخاطبون، والمعنى: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم فالمعبّر عنه في الجميع هو المخاطبون، ولمّا عبّر عنهم بصيغة التكلم كان مقتضى [٣] الظاهر أن لا يغيّر أسلوب الكلام، بل يجري اللاحق على سنن السابق، ويقال: وإليه [٤] أرجع، فلمّا عدل عنه إلى ما [٥] ذكر تحقق الالتفات [٦].

ومن الشعر:

تَذَكَّرْتَ والذِّكْرَى تَهِيْجُكَ زَيْنَبَا وَأَصْبَحَ باقِي وَصْلِها قَدْ تَقضَّبا [٧]

إن قُرئ (تذكرتَ) بالفتح كما هو الرواية، فالالتفات فيه على رأي صاحب المفتاح؛ حيث كان الظاهر ضمّها على التكلم [٨] فعدل عنه إلى الخطاب، وإن قُرئ بالضمّ فالالتفات في (يهيجك) وهذا باتفاق [٩].

وثانيها: الالتفات من التكلم إلى الغيبة: ومثاله من التنزيل: **{إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ. فَصَلِّ لِرَبِّكَ}** [١٠] كان الظاهر أن يقال: فصلّ لنا. قال الفاضل التفتازاني في شرح التلخيص: "وقد كثر في الواحد من المتكلم [١١] لفظ الجمع تعظيماً له لعدّهم [١٢] المعظّم كالجماعة، ولم يجيء ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم، وإنّما هو استعمال المولّدين كقوله:

---

١ المراد بالثلاث: التكلم والخطاب والغيبة ينقل كل واحد منها إلى الآخرين. فيكون المجموع ستة التفاتات.

٢ الآية (22) من سورة يس والآية من شواهد المصباح في المعاني والبيان والبديع لابن الناظم: 31، والتلخيص (87) والإيضاح (158).

٣ في (م): المقتضى.

٤ ساقط: من (م).

٥ ساقط: من (د).

٦ انظر الكشاف 319/3 فقد قال عند تفسير هذه الآية: «ثم أبرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه، وهو يريد مناصحتهم، يتلطف بهم ويداريهم، ولأنّه أدخل في إمحاض النصح حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لروحه، ولقد وضع قوله **{وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}** مكان قوله: "وما لكم لا تعبدون الذي فطركم. ألا ترى إلى قوله: **{وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ}**؟ ولولا أنه قصد ذلك لقال: الذي فطرني وإليه أرجع".

- وقد أورد ابن الأثير الآية وجعلها مثالاً (للرجوع من خطاب النفس إلى خطاب الجماعة وذكر مثل كلام الزمخشري السابق في تحليل الالتفات. (المثل السائر 173/2).

٧ البيت لربيعة بن مقروم الضبّي شاعر مخضرم شهد القادسية وجلولاء، وهو من شعراء مضر المعدودين. (الشعر والشعراء 157/1).

والبيت مطلع قصيدة للشاعر في الأصمعيات (224).

وفي المفضليات (375). وضبط في المفضليات بضم تاء (تذكرتُ) وبفتحها في الأصمعيات.وفي الاختيارين (581) ضبط بالفتح أيضاً والبيت من شواهد المفتاح (119) والمصباح (32) والإيضاح (157/1).

٨ في (م): المتكلم.

٩ في (م): بالاتفاق.

١٠ الآية (1-2) من سورة الكوثر، والآية من شواهد: المصباح (33) والتلخيص (17) والإيضاح (158) وشروح التلخيص (468/1).

١١ في (م) التكلم.

١٢ في (د): لعدم من.

بِأيِّ نَوَاحِي الأرْضِ أبْغِي وِصَالَكُمْ وَأنْتُمْ مُلُوْكٌ مَا لِمَقْصَدِكُمْ نَحْوُ[1]

تعظيماً للمخاطب وتواضعاً من المتكلم[2] وفيه نظر؛ لأنّه قد جاء ذلك للغائب والمخاطب أيضاً في الكلام القديم، أمّا الأول: فقد قال الإمام البيضاوي في تفسير قوله تعالى: **{و[3]مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ ولا مُؤْمِنَةٍ إذَا قَضَى اللّهُ ورَسُوْلُهُ أمْراً أنْ يَكُوْنَ لهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أمْرِهِمْ}** [4] "أي قضى رسول الله [صلى الله عليه وسلم] وذكر الله لتعظيم أمره، والإشعار بأنّ قضاءَه قضاءُ الله، تعالى[5] وجمع الضمير الثاني للتعظيم"[6].

وأمّا الثاني فقد قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى: **{لا تَقُوْلُوا[7] رَاعِنَا [8]}**: "وقرأ [9] "وقرأ[9] ابن مسعود: (راعونا[10]) على[11] أنهم كانوا[12] [يخاطبونه] [13] بلفظ الجمع للتوقير" [14] والفاضل المذكور اعترف[15] بما أنكره ههنا - في بحثه[16]: أن الأمر[17] للوجوب من التلويح.

ومثال النوع المذكور من الشعر لم يوجد في أشعار الجاهلية، ولذلك لم يورد صاحب المفتاح مثالاً له[18] إلاّ أنَّه لم يصب في ذلك، لأن وجود مثاله في التنزيل كان كافياً، فلا وجه لاقتصاره على إيراد المثال للأقسام الخمسة[19].

وثالثها: الالتفات من الخطاب إلى التكلم، ومثاله لم يوجد في التنزيل، وأمّا مثاله من الشعر فقوله[1]:

---

١ البيت ورد في المطوّل (133) دون نسبة إلى قائله.
٢ المطوّل على التلخيص: 133.
٣ ساقط من (د).
٤ آية (36) من سروة الأحزاب.
٥ ساقط من (م).
٦ أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 246/2.
٧ في (م): ولا تقولوا.
٨ سورة البقرة من الآية (104).
٩ في (م): وقرئ.
١٠ في (م): راعوناً (بالتنوين). و (راعونا) بإسناد الفعل إلى ضمير الجمع، قراءة ابن مسعود وأُبيٍّ، وزرّ بن حُبيش والأعمش. انظر في ذلك:
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: 16 مكتبة المتنبي - القاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي41/2 دار الكتب العلمية - بيروت ط1(1408هـ.
- والبحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي 542/1، المكتبة التجارية-مكة المكرمة.
- والدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي 51/2، تحقيق د/أحمد الخراط، دار القلم - دمشق ط (1) 1406هـ.
١١ في (د): علم.
١٢ في (د): كان.
١٣ في النسختين: يخاطبون وما أثبته من الكشاف.
١٤ الكشاف: 302/1.
١٥ في (م): أعرف.
١٦ في (د): بحث.
١٧ في (د): أمر.
١٨ ساقط من (م).
١٩ ساقط من (م).

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ[2] الشَّبابِ عَصْرَ حانَ مَشِيْبُ[3]
يُكَلِّفُنِي لَيْلَى وقد شَطَّ وَلْيُها[4] وَعَادتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وخُطُوبُ

التفت من الخطاب في (طحابك) إلى التكلم؛ حيث لم يقل يكلّفك، وفاعل يكلفني ضميرُ القلب، وليلى مفعوله الثاني، والمعنى: يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها.

ورابعها: الالتفات من الخطاب إلى الغيبة ؛ ومثاله من التنزيل: **{حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ}**[5] كان الظاهر أن يقال: وجرين بكم.

ومن الشعر قوله[6]:

إنْ تَسْأَلوا الحقَّ نُعطِ[7] الحقَّ سائِلَهُ والدِّرْعُ مُحْقَبَةٌ والسَّيْفُ مَقْرُوبُ[8]

التفت في (سائله) من الخطاب إلى الغيبة.

وخامسها: الالتفات من الغيبة إلى الخطاب؛ ومثاله من التنزيل: **{مالكِ يومِ الدِّيْن. إِيَّاكَ نَعْبُدُ}**[9] كان الظاهر أن يقول: إيّاه نعبد.

ومن الشعر:

طَرَقَ الخَيَالُ ولا كَلَيْلَةِ مُدْلجِ سَدِكاً[10] بِأَرْحُلِنَا وَلَمْ يَتَعَرَّجِ
أنَّى اهْتَدَيْتِ[11] وَكُنْتِ [غير] رجِيْلَةٍ[12] والقومُ قَدْ قَطَعُوا متان[13] السَّجْسَجِ

---

١ البيتان لعلقمة الفحل، شاعر جاهلي معاصر لامرئ القيس: وهما في ديوانه بشرح الأعلم تقديم د. حنّا نصر الحتّي: (23).
وفيه: تُكلفني. بدل: يكلّفني. وذكر ذلك التفتازاني في شرح التلخيص أيضاً فقال: «وروي تكلفني بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلى، والمفعول محذوف: أي شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتاً آخر من الغيبة إلى الخطاب» شرح التلخيص بهامش كتاب التخليص (88). ووردت رواية تكلفني أيضاً في المصباح: (32) وانظر أيضاً شروح التلخيص 1/468 -469، فقد ورد فيها تحليل الالتفات على الروايتين وكذلك في معاهد التنصيص على شواهد التلخيص 1/173- 174.
٢ في (د) يعيد.
٣ بعد البيت في (د) أضاف: أي: زمان قرب المشيب. ورأيت ألا أدخله في المتن.
٤ بعد هذا ورد في (د): أي: بعد قربها. (ورأيت ألا أدخل هذا التفسير في المتن) وفي (م): أي بعد قربها أي بعد. والوَلْيُ: العهد، وما وَلِيَهُ من قربها وجوارها.
٥ الآية(22)من سورة يونس والآية من شواهد المصباح(34)والتلخيص(88)والإيضاح (1/158).
٦ ساقط من (م). والبيت من الشواهد البلاغية، وهو لعبد الله بن عنمة كما ورد في المفتاح (200) والإيضاح (156، 159).
٧ في (م): تعط.
٨ محقبة: محمولة خلفنا في الركاب. وكل شيء شدّ في مؤخّر رحل أو قتب فقد احتُقِب. مقروب: موضوع في قرابه. وهو غمده.
٩ آية (4-5) من سورة الفاتحة والآية من شواهد المفتاح: 201، والمصباح: 34، والإيضاح 1/158، والتلخيص (88) وشروحه: 1/469، 471.
١٠ في (م): شدكا. والسَّدِك: المولع بالشيء. لم يتعرّج: لم يُقِمْ.
١١ في (د) أضاف هنا كلمة (لنا).
١٢ في (م): صله وفي (د) رحيلة. وما أثبتّه من ديوان الشاعر. والرجيلة: القوّية على المشي.
١٣ ساقط من (م).

التفت في البيت الثاني من الغيبة إلى الخطاب، حيث قال: (اهتديت) وكان الظاهر أن يقول: اهتدى[3].

وسادسها: الالتفات [4] من الغيبة إلى التكلم، ومثاله من التنزيل: **{والله الَّذِيْ أرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيْرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ}**[5] كان الظاهر أن يقال: فساقه[6].

ومن الشعر قوله[7]:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأثْمُدِ — ونَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وبَاتَ وبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ — كَلَيْلَةِ ذِيْ العَائِرِ الأرْمَدِ
وَذَلِكَ مِنْ نَبإٍ جاءَنِيْ — وخُبِّرْتُه[8] عَنْ أَبِي الأسْوَدِ

التفت في (جاءني) [9] من الغيبة إلى التكلم، وكان الظاهر أن يقول: جاءه. وقال صاحب المفتاح[10]: "فالتفت - يعني امرأ القيس - في الأبيات [الثلاثة]" [11] أراد أنه التفت في كل بيت. وكلام صاحب الكشاف في هذا المعنى أظهر؛ حيث قال: "التفت [امرؤ][12] القيس ثلاث التفاتات في [ثلاثة][13] أبيات"[14] فإنه نصّ في الثلاث [1] وظاهر [2] في التوزيع؛ أمّا في الأول: فمن التكلم إلى الخطاب؛ إذا القياس: (تطاول ليلى).

١في (د): مثال. والمتان: جمع متن، وهو ما صلب من الأرض وارتفع. والسجسج: الأرض الواسعة.

٢ في (د): السجع وفي (م) بسميج، والبيتان للحارث بن حلزة اليشكري، الشاعر الجاهلي،
وهما في ديوانه جمع وتحقيق د. إميل بديع يعقوب ص 42. وهما من شواهد المفتاح: 200، والبيت الثاني فيه:

أنى اهتديت لنا وكنت رحيلة — والقوم قد قطعوا متان السجيج

وورد أيضاً في المصباح: (33) والشطر الأول من البيت الثاني يوافق ما في المفتاح.

٣ الكلمة هنا غير واضحة في النسختين ففي (د): ابتدى. وفي (م): أتهدى.

٤ ساقط من (م).

٥ الآية (9) من سورة فاطر.

٦ في النسختين: فسقاه. ولعل الصواب ما أثبته.

٧ الأبيات لامرئ القيس ومرّ توثيقها من ديوانه والأبيات من شواهد المفتاح: (200) والمصباح (35).

٨ في (م): وخيّرته. وفي الديوان: وأُنْبِئْتُهُ.

٩ في (م): جاء.

١٠ في (م): التلويح.

١١ في النسختين: الثلاث. والنصّ في المفتاح: 200.

١٢ في النسختين: امرئ القيس. وهو خطأ نحويٌّ واضح.

١٣ في النسختين: ثلاث.

١٤ الكشاف: 63/1، وقال السيد الشريف في حاشيته على الكشاف مبيناً مراد الزمخشري: "قوله: ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات، يجري مجرى النّص على أن في كل بيت منها التفاتاً، فيكون (ليلك) التفاتاً من التكلم إلى الخطاب، فتعيّن أن الالتفات عنده مخالفة الظاهر في التعبير عن الشيء بالعدول عن إحدى الطرق الثلاث إلى أخرى منها، إمّا تحقيقاً وإمّا تقديراً، كما اختاره الإمام السكاكي، ومنهم من اشترط في الالتفات سبق التعبير بالطريق المعدول عنه، وحاول تطبيق كلام المصنف عليه. فزعم أن الالتفات الأول في (بات) من الخطاب إلى الغيبة،والثاني في (ذلك) من الغيبة إلى الخطاب، والثالث في (جاءني) من

وأمّا في الثاني: فمن الخطاب إلى الغيبة؛ حيث قال: (وبات) والقياس: (وبتَّ) على الخطاب.

وأمّا[3] في الثالث: فقد مرّ بيانه[4].

وهذا القول من صاحب الكشاف صريح[5] في أنَّ سَبْقَ طريق آخر تحقيقاً ليس بشرطٍ في[6] الالتفات. فالمخالفة[7] للجهمور في هذا الخصوص ليست من خصائص صاحب المفتاح، بل هو[8] مقلّد فيها لصاحب الكشّاف[9]، فحقٌّ ذلك المذهب أن يُنسب إليه لا إلى صاحب المفتاح؛ لأن القول حقُّه أن ينسب إلى من سبق به[10].

لا يقال: إن في لفظ[11] (ذلك) التفاتاً من الغيبة إلى الخطاب؛ فيكون في تلك الأبيات [12] ثلاثة التفاتات[13] على مذهب الجمهور أيضاً، فلا ضرورة[14] إلى[15] حمل قول صاحب الكشاف[16] على خلاف ما عليه الجمهور، لأنّا نقول: الالتفات[17] فيما ذكر غير متعين، إذ يجوز أن يكون الكاف خطاباً لغيره لا لنفسه ؛ على أن قول صاحب الكشاف على ما نبهت فيما تقدم - صريحٌ في توزيع الالتفاتات[18] على الأبيات الثلاثة[19]، وعلى ما ذكر لا يصح ذلك.

الخطاب إلى التكلم، ورد بأن حرف الخطاب جار على أصله من كونه لمن يتلقى عنه الكلام؛ لا أنه خاطب به نفسه؛ ولذلك لم يعدّ السكاكي في الأبيات الثلاثة أربع التفاتات" حاشية السيد الشريف على الكشاف 63/1.

١ في (د): التثليث.

٢ في (م): ونص.

٣ ساقط من (م).

٤ (التفت في (جاءني) من الغيبة إلى التكلم.

٥ ساقط من (د).

٦ في (م) لأن الالتفات.

٧ في (م): لمخالفة.

٨ ساقط من (م).

٩ هذا التعقيب جيد من المؤلف، وقد ذكر السيد الشريف في حاشيته على الكشاف أن الزمخشري يرى "أن الالتفات عنده مخالفة الظاهر في التعبير عن الشيء بالعدول عن إحدى الطرق الثلاث إلى أخرى منها، إما تحقيقاً وإما تقديراً" وأشار إلى أن ذلك اختيار السكاكي، ولعل نسبة هذا القول إلى السكاكي يعود إلى اشتهاره عنه، وإلى شهرة كتابه المفتاح وكثرة شروحه وحواشيه، ولذلك تنوسي السابق وهو الزمخشري.

١٠ ساقط من (م).

١١ ساقط من (د).

١٢ في (د): الأثبات.

١٣ في (د): التفات.

١٤ في (م): فلا حاجة إلى حمل.

١٥ في (د): في.

١٦ ساقط من (م).

١٧ في (م): التفات.

١٨ في (د): الالتفات.

١٩ قوله: على الأبيات الثلاثة ساقط من (م).